نوافذ طرفية

درس اليابان.. ودرس اليمن!

د. عبدالرحمن الشامي
abami7@yahoo.com

هذه المرة؛ ليس الفرق بيننا وبينهم "نقطة"؛ حد تعبير الشيخ "عائض القرني"، فهم من دول المشرق، ونحن كذلك، ولكن الفرق بيننا وبينهم شاسع، صحيح أن محنتهم تختلف عن محنتنا، ولكن العبرة هنا بكيفية التصرف في أوقات المحن والأزمات!

الرسالة وصلتني بالبريد الإلكتروني، ومن ثم فالعهدة في محتواها على المرسل، أما مشاركتها مع القراء الأكارم من خلال هذه الزاوية، فذلك لا يأتي من أهمية ما تضمنته فحسب؛ ولكن لأنها جديرة بالتأمل أيضا..فلعل وعسى..!

تقول الرسالة: عشرة أشياء نتعلمها من كارثة اليابان: ١) الهدوء: فلم يكن هناك أي منظر لضرب الصدور أو النواح، فقد تساموا على الحزن بحد ذاته. ٢) الاحترام: وقف الناس في طوابير منضبطة للحصول على الماء والمشتريات، فلا كلمة نابية تأتي من هنا، ولا تصرف جارح يأتي من هناك. ٣) القدرة: تتجلى –مثلا– من خلال المعمار الياباني فائق الروعة، فقد تأرجحت المباني بفعل الزلزال، ولكنها لم تنهر إلى الأرض. ٤) السمو: فقد اشترى الناس فقط ما يحتاجونه للحاضر، حتى يستطيع الكل الحصول على شيء يشتريه. ٥) النظام: لم تكن هناك فوضى في المحلات، فلا تصفير، ولا تجاوز للناس على طرقات السير، فقط تفهم للوضع من الجميع. ٦) التضحية: فقد ظل خمسون عاملا يضخون ماء البحر في المفاعل النووي، فكيف يمكن مكافأتهم على هذا العمل؟ ٧) الرفق: فالمطاعم خفضت أسعارها، والأجهزة الآلية لصرف النقود، تُركت على حالها دون حراسة، فالقوي اهتم بالضعيف. ٨) التدريب: فالكبار والصغار على حد سواء ,الكل منهم يعرف بالضبط ماذا يفعل، وهذا ما حدث. ٩) وسائل الإعلام: أظهر القائمون عليها تحكما رائعا في نشرات الأخبار، فلم يكن هنالك مراسلون غير ميالين، وإنما فقط عمدوا إلى إذاعة تقارير هادئة. ١٠) الضمير: فعندما انقطعت الكهرباء في المتجر، أعاد الناس ما بأيديهم إلى رفوفه، وغادروه بهدوء. انتهت الرسالة.

صورة إنسانية ناصعة، وسلوك حضاري بديع، ولا داعي لمزيد من التعليق. فماذا يحدث عندنا في المقابل، جراء الظروف العصيبة التي تمر بها بلادنا اليوم؟ الخوف أن تكون الصورة مغايرة تماما، إلا ما ندر، والنادر لا حكم له. فتكديس المشتريات، أقدم عليه الكثير من الناس من أول يوم، والأسعار في ارتفاع يوما تلو آخر، وخاصة في ظل غياب الرقابة الحكومية، لكن الأدهى والأمر، أن يقوم بعض من بني جلدتنا، وإخواننا في الدين بضرب حصار علينا، وكأننا من "يهود بني قينقاع"، فالغاز –يقال– أنهم منعوا وصوله إلينا من أول يوم، ولحقه بعد ذلك البترول والديزل..، أما الاعتداء على محطات توليد الكهرباء وخطوطها، أو قطعها عنا من غرفة التحكم المركزي، فقد أصبحت ممارسة يومية منتظمة، إلى درجة أن بيوتنا لم تعد تعرف الكهرباء ٢٤ ساعة متصلة! ما أقسى قلب اليمني المسلم على أخيه اليمني المسلم! فهذه الممارسات غير الإنسانية، لم نسمع عنها في بلد من بلدان العالم اليوم، فماذا حدث لنا معشر اليمنيين؟ الحكايات المأساوية عديدة، والجميع لديه الكثير، ولا يتسع المقال للاستطراد فيها، ولكن ما العمل؟ أتصور أننا في حاجة إلى خطاب ديني إعلامي تعليمي، يعيد صياغة حياتنا بمجملها، وفق فهم صحيح، وفقه للعصر حصيف، فضلا عن حاجتنا إلى قانون صارم، ونظام حكم مدني رشيد، فـ"الله يزع بالسلطان، ما لا يزع بالقرآن".

إلى وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات: أن تسدد فواتير: الكهرباء والماء بالضغط على "زر" التليفون، في حين تضطر في كل شهر إلى "السفر" لتسديد اشتراك "الإنترنت" فهذا يعني أن وزارة التقنية في حاجة إلى "تقنية"، أما أن تبشرنا "الوزارة" مؤخرا بإمكانية التسديد عبر أي مكتب بريد، فهذا دليل على أنها فعلا تعيش بعيدا عن التقنية!

(١-٢)

«الإعلام وحرية التعبير في اليمن»

كتاب يؤرخ للإعلام اليمني منذ المخطوطات فظهور المطبعة ثم الصحافة والإذاعة والتلفزيون

تعتبر حرية التعبير من أهم القضايا وهي الركيزة الأساسية لوسائل الإعلام المختلفة سواء كانت مقروءة أو مسموعة أو مرئية فبدون حرية التعبير لا يمكن لوسائل الإعلام أن تؤدي مهامها وواجباتها المختلفة على أكمل وجه كما أن للحرية تأثيرا كبيرا في تطوير هذه الوسائل والارتقاء بها كونها المجال الحيوي والهام لوسائل الإعلام

من هنا تنبع أهمية هذا الكتاب "الإعلام وحرية التعبير في اليمن(١٩٧٤ - ١٩٩٠م)" للدكتور عبدالله يحيى الزين والذي يعد مرجعا هاما لا غنى لباحث أو مطلع عنه في الوقت الذي يندر فيه وجود مراجع وخاصة في الجانب التوثيقي لإعلامنا بمختلف توجهاته

عرض / عارف الأتام

مدخل

في مقدمته للطبعة العربية يشير المؤلف إلى أن اليمن كانت منفتحة على مختلف تيارات الحضارة الحديثة وعلى إنجازات التطور العلمي ولهذا اهتمت بتطوير وسائل الإعلام المختلفة فقد بدأت الصحافة المطبوعة في اليمن عام ١٨٧٢م وهو التاريخ الذي شهد إقامة أول مطبعة في ظل الحكم العثماني فيما بدأ أول برنامج إذاعي أثناء العهد الإمامي الملكي في عام ١٩٤٧م وأيضاً عقب الثورة المجيدة سعت الأنظمة لتحديث وسائل الإعلام المطبوعة والسمعية والبصرية

,الكتاب يتناول تحليلا للشكل والمضمون وقياس التأثير الحالي لوسائل الإعلام اليمنية والأجنبية على مستوى الوطن.. ويذكر المؤلف أن وسائل الإعلام كانت تخضع لرقابة وزارة الإعلام والثقافة باستثناء بعض الصحف التي لها نهج سياسي خاص كما تراقب الوزارة الإنتاج الأجنبي للإعلام ويستعرض المؤلف في المقدمة تشكيل مؤسسات مستقلة ماليا وإداريا بعد إعادة تنظيم وزارة الإعلام والثقافة عام ١٩٧٦م ومراحل خطة السياسة الإعلامية وصدور قانون الصحافة والمطبوعات عام ١٩٨٢م الذي ألغى كل ما سبقه كما أوضحت المقدمة أن الإذاعة والتليفزيون يقومان بدور فعال فيما تعتبر السينما والفيديو وسيلتين لهما أهمية كبيرة وفي مقدمة الطبعة الفرنسية يذكر المؤلف أسباب اختياره لموضوع الكتاب التي يأتي في مقدمتها معايشته للمشكلة وأيضا النقص الشديد في المؤلفات حول هذا الموضوع بل وعدم وجودها كان دافعا لمحاولة ملء هذا الفراغ وذكر المؤلف هدفين للكتاب يتمثلان في تحديد الواقع الإعلامي في اليمن كما هو، بهدف لفت نظر المعنيين إلى ضرورة وجود إعلام حر وتوضيح أن هيمنة الإعلام الرسمي ليست في صالح طبقات المجتمع اليمني كما ذكر المؤلف في المقدمة إشكالية الدراسة ومعطياتها فمشكلة الدراسة تلخصت في الرد على التساؤل (ما قدر المسؤولية في هذا الوضع لكل من العناصر التي لها علاقة بالإعلام في اليمن سواء أكانت الدولة ودورها، أم في الإطار التأسيسي والمالي والتقني لها أم القائمين على الإعلام والجمهور) أما معطيات الدراسة فتمحورت حول تدني مستوى الإعلام في اليمن يرجع غالبا إلى عقلية المسؤولين عنه أكثر من أن يرجع إلى توفير الإمكانات المادية أو البنية الأساسية والمعطى الآخر أن النظام الإعلامي في اليمن ما يزال متقلا بالممارسات الموروثة من الماضي وخاصة فترة الأئمة وأن هذه الممارسات أخرت عملية تحرر الصحافة والإذاعة والتليفزيون.. أما فيما يتعلق بالصعوبات فقد واجهت المؤلف صعوبات عدة يمكن إيجازها في حداثة الموضوع وتوسعه والتعقيدات الاجتماعية والإدارية وعدم توفر بيانات وإحصائيات ووثائق وكذلك الكتب أو الدراسات السابقة وصعوبة إجراء قياس للرأي العام وقسم المؤلف دراسته إلى ثلاثة أقسام في ثلاثة أبواب أولها تناول تطور وتنظيم وممارسة الإعلام في اليمن والثاني خصص لمضمون وظاهرة الصحافة المطبوعة في اليمن فيما تناول الثالث الوسائل المسموعة والمرئية من حيث تطورها وخصائصها وجمهورها.

التطور والتنظيم والممارسة

بدأ المؤلف الفصل التمهيدي بالإشارة إلى أن الوسيلة الوحيدة لنشر الكتب في اليمن قبل دخول المطبعة كانت النسخ باليد ويطلق عليها المخطوطات وهكذا اشتهر الكتاب اليمني بأنه الكتاب المخطوط واستمر حال المخطوطات حتى العام ١٨٧٢م حيث أنشئت أول مطبعة في صنعاء عاصمة الإقليم بأمر من السلطان العثماني عبدالحميد الثاني لتكون أول مطبعة في شبه الجزيرة العربية وبظهورها ظهرت الكتب المطبوعة في اليمن وأيضا كان من ثمارها جريدة صنعاء التي صدرت في العام ١٨٧٨م وقبلها صدرت جريدة أخرى صغيرة اسمها يمن عام ١٨٧٢م وكانت تطبع أيضا دورية تحمل اسما تركيا معناه بالعربية الحوليات اليمنية وفي العام ١٨٥٦م طبق تشريع المطبوعات والذي بموجبه تم تنظيم المطبعة واستمر حتى عام ١٩٠٨م ليصدر في العام ١٩٠٩م تشريع آخر اتسم بتسامحية أكثر واتسم الإعلام بالبدائية والعشوائية رغم وجود القوانين المنظمة له فيما قبل العام ١٩٧٤م حتى أن هذا الوضع استمر بعد ثورة ١٩٦٢م وظل الإعلام حتى ١٩٧٤م في خدمة السلطة وظل محدودا ولم تعرف حرية الإعلام بمفهومها الغربي ولصرامة الرقابة على الصحافة والمطبوعات خلال الحكم العثماني وخاصة في فترة حكم السلطان عبدالحميد الثاني فقد خنقت الصحافة ومات النشاط الفكري والسلطان هو الوحيد الذي يملك حق منح التراخيص كما أصبح هناك قضايا يجب أن لا تخوض فيها الصحافة وقضايا أخرى يجب أن تتناولها الصحف كما وجدت أوامر ونواهي يجب أن تلتزم الصحف بها سواء من حيث الشكل أو المضمون.. وبهدف تعزيز الرقابة في الدولة العثمانية أصدر السلطان عبدالحميد الثاني في يناير ١٨٨٨م قانونا لتحقيق هذا الهدف وليكون هذا القانون أول قانون عن الصحافة يطبق في اليمن وحدد القانون ما يجب على موزعي وبائعي الصحف والصحفيين الالتزام به كما حدد عقوبات المتجاوزين لنصوصه وفي العام ١٨٩٤م استبدل هذا القانون بآخر أكثر تعقيدا حد من حرية نشر المطبوعات وتوزيعها وبيعها ولم ينجح السلطان وحكومته في تكميم معارضة الأحرار العثمانيين واليمنيين رغم صرامة قانون ١٨٩٤م والذي عدل في ١٨٩٩م ثم في ١٩٠٠م بإضافة مواد تمنع دخول أي مخطوط ديني يحتوي على أسماء شخصيات دينية أو اسم الرسول صلى الله عليه وآله وسلم حتى صور الأماكن المقدسة وكذلك التمثيليات والمسرحيات التي يجب أخذ الموافقة عليها كما تم فرض ضريبة على الصحافة و ألغيت عام

وسببت هذه التعديلات المتتالية في تقليص حرية الصحافة وبعد خروج العثمانيين وبدأ فترة حكم الأئمة والتي تنقسم إلى فترتين الأولى فترة الإمام يحيى (١٩١٨ – ١٩٤٨م) والثانية فترة ابنه الإمام أحمد (١٩٤٨ – ١٩٦٢م) ضعف الإعلام بسبب السياسة التي انتهجها الإمام يحيى والقائمة على العزلة كما ألغيت كل القوانين الخاصة بالصحافة التي صدرت في العهد العثماني واستغلت مطبعة العثمانيين في إصدار صحيفة رسمية اسمها الإيمان ومجلة شبه رسمية اسمها الحكمة ولم يحدث ظهور الإذاعة عام ١٩٧٤م أي تغيير في الوضع القائم كونها لم تكن تبث سوى ساعة وخمس دقائق مساء كل خميس وفي اكتوبر ١٩٤٦م ظهرت أول صحيفة معارضة في عدن وهي صوت اليمن وكانت لسان حال الحركة الوطنية ولم يختلف الوضع في فترة حكم الإمام أحمد عما كان عليه في عهد ابيه باستثناء بعض التحسينات الطفيفة فقد تطورت المطبعة وأصبحت الإذاعة تبث يوميا كما ظهرت مطبوعات جديدة منها صحيفة النصر التي صدرت في تعز لأول مرة في فبراير ١٩٥٠م وصحيفة الطليعة التي صدر عددها الأول في اكتوبر ١٩٥٩م وكانت لسان حال مكتب تحرير اليمن الجنوبي في تعز وبعد اشتعال فتيل الثورة وانتهاء حكم الأئمة وخلال العهد الجمهوري الأول ١٩٦٢م– ١٩٦٧م ألغيت كل النظم والأساليب الإعلامية التي كانت قائمة في العهد الإمامي ولم تستمر أي صحيفة أو مجلة في الصدور بعد الثورة ومع ظهور أول وزارة للإعلام في تاريخ البلاد عام ١٩٦٢م أصبح للإعلام اهتمام خاص وشهد تغييرات حقيقية كما تم الاهتمام بالإذاعة بصفتها وسيلة إعلامية شعبية وظهرت مطبوعات جديدة من أبرز مهامها الدفاع عن الثورة والجمهورية وأسمائها حملت دلالات مرتبطة بالوضع ومنها الثورة والجمهورية والشعب والأخبار واليمن الجديد وما ميز هذه الفترة الفراغ القانوني الملموس في مجال الإعلام وكانت الرقابة الرسمية متسامحة وحدد دستور ١٩٦٢م أن لكل مواطن حق الإعراب عن فكره بالقول والكتابة في حدود القانون وأصبح للإعلام شكل آخر في العهد الجمهوري الثاني ١٩٦٧ – ١٩٧٤م وعاشت الصحافة عصرها الذهبي مقارنة بالفترة التي عاشتها بعد عام ١٩٧٤م ورغم صدور أول قانون للصحافة والمطبوعات عام ١٩٦٨م إلا أنه لم يسهم في تطوير حرية التعبير أو إيجاد حدود لها ومن ضمن ما ورد في قانون ١٩٦٨م حرية الصحافة وتنظيم المطابع وشروط النشر وشروط إصدار وتوزيع الصحف ودور الصحيفة والموضوعات التي يجب تجنبها وكذا العقوبات واتسمت الصحافة بأنماط أربعة هي الرسمية والعسكرية والأهلية أو الخاصة ومطبوعات المؤسسات الحكومية وكانت أشجعها في مجال النقد الصحافة الأهلية ليزداد عدد المطبوعات في هذه الفترة لكنه تراجع سريعا منذ عام ١٩٧٤م

السياسة الإعلامية وحرية التعبير

لم تكن السياسة الإعلامية في العالم الثالث سوى انعكاس لصدى بنية سياسية واجتماعية معينة وكانت الصحافة تحشد الجماهير من أجل البناء التنموي الذي كان هدفا لها .

وتمثل ما كان قائما قبل عام ١٩٧٤م في سياسة إعلامية بدون تشريع حيث لم توجد سياسة إعلامية إلا في العام ١٩٧٧م فيما كان الوضع قبل عام ١٩٧٤م لا يتعدى التوجيهات الشفهية من القمة إلى مدير الإذاعة خاصة كونها كانت الوسيلة الرسمية وكانت هذه التوجيهات لا تتعارض بل تتفق مع وجهة نظر السياسة المصرية وكان السند والمراجع في هذه الفترة هو وزير الإعلام كون الخطة السياسية الشاملة للإعلام كانت غائبة ومنذ العام ١٩٧٤–١٩٧٧م كانت السياسة شفهية لتظهر مع الأيام عدة محظورات يجب على الإعلام تجنبها وعدم نشرها وأصدرتها وزارة الإعلام على شكل منشورات

كان أهم حدث فيما يتعلق بالإعلام خلال الفترة ١٩٧٤–١٩٧٧م هو وضع أول سياسة مكتوبة للإعلام والتي كانت هي الخطة الأولى ورأت النور في يناير ١٩٧٧م والتي عنونت بـ«خطة السياسة الإعلامية في المرحلة الوطنية الراهنة للجمهورية العربية اليمنية» وكانت هي المرجع الوحيد حتى وضعت خطة ثانية عام ١٩٨١م وتضمنت هذه الخطة الأهداف العامة لها وأهداف الإعلام على المستويات الداخلية والخارجية والعربية والدولية إضافة إلى المحاذير وخلال فترة الرئيس الغشمي التي لم تدم طويلا بدأت الخطة السياسية للإعلام تلغى تدريجياً وتخلصت وسائل الإعلام من المحتوى الإعلامي الذي لم يعد يتفق مع النظام الجديد عقب اغتيال الغشمي وفي التاسع عشر من يونيو ١٩٧٨م قدم رئيس الوزراء في الحكومة الجديدة بيان الحكومة أمام مجلس الشعب التأسيسي متضمنا خطوط عريضة للإعلام ...وفي الثاني من فبراير ١٩٧٨م أعلنت التوجهات العامة لسياسة الدولة مبنية على خطاب رئيس الجمهورية حيث ركزت على أن الإعلام لا بد أن يكون صادقا ويلقي الضوء على السلبيات وأن له دور هام في حشد الجماهير للتعاون مع الدولة في تنفيذ خطوات

إعادة تنظيم وزارة الإعلام

بعد انتخاب المقدم علي عبدالله صالح، رئيسا للجمهورية اهتمت وزارة الإعلام ، بوضع سياسة إعلامية شاملة وظلت أغلب عناصر الخطة الإعلامية السابقة متلائمة مع القيادة السياسية الجديدة وجاءت الخطة الإعلامية الجديدة في ١٢ فبراير ١٩٨١م وسميت مظاهر السياسة الإعلامية مطابقة تقريبا لخطة ١٩٧٧م مع إحداث تغيير بسيط في المضمون لكي تتماشى مع العهد الجديد

وعند تشكيل الحكومة الجديدة في ١٢ نوفمبر ١٩٨٣م تضمنت رسالة رئيس الجمهورية إلى رئيس وأعضاء الحكومة عناصر رئيسية لما يجب أن يكون عليه الإعلام في تلك الفترة واعتبرت تلك العناصر خطة إعلامية مصغرة وما تضمنته الرسالة هو الاهتمام بالإعلام حتى يعكس الصورة الحقيقية لحركة البناء والتقدم وتهيئة الرأي العام لشرح مختلف الجوانب الايجابية وجملة القرارات الصادرة والتعريف بسياسة الدولة الثابتة إزاء القضايا القومية والدولية وتطوير الصحافة شكلا ومضمونا وتكثيف الحملات الإعلامية بهدف ترسيخ دعائم الميثاق الوطني واهتم قانون الصحافة والمطبوعات لعام ١٩٨٢م بمجموعة الأنشطة القانونية التي ترتبط بالصحافة المطبوعة وقد حدد القانون في أبوابه موانع النشر وحرية الصحافة وإصدار الصحف وتداولها وشروط العمل الصحفي كما نظم إصدار الصحف المشروط بوجود رأس مال وكفالة مصرفية إضافة إلى تحديد البيانات التي يجب أن تظهر في كل صحيفة وتنظيم النشاط الصحفي وشروط مزاولته والمبادئ الأساسية للنشر والمسؤوليات والعقوبات في جرائم النشر

في سنة ١٩٦٤م صدر قرار جمهوري بتشكيل مجلس أعلى لوضع السياسة الإعلامية لتغطية الأحداث القومية والعالمية وبسبب ما أصاب السياسة الإعلامية قبل عام ١٩٧٤م كان لا بد من إعادة تنظيم الإدارة المسؤولة عن الإعلام وبدأ الإعلام يتبع الرئاسة ثم مجلس القيادة ثم رئاسة الوزراء وأخيرا مجلس الوزراء وفي عام ١٩٧٤م صدر قرار مجلس القيادة «١٦» القاضي بإعادة تنظيم الوزارة.

وحدد هذا القرار أن يكون لوزارة الإعلام والثقافة مكاتب إعلامية ومراكز ثقافية في مراكز المحافظات التي تعد موجودة فعلا منذ الثورة ورغم نشر القانون إلا أن وزراء الإعلام في تلك الفترة لم يتنازلوا عن فرض سلطانهم على الإعلام كما كان عمل الوزارة يتبع الروتين الإداري ويقتصر نشاطها على تغطية الأحداث اليومية لموظفيها فقط

الشطر الشمالي

عرف اليمن الشمالي عقب ثورة سبتمبر نوعا من حرية التعبير حيث كفل دستور سنة ١٩٦٢م وقانون الصحافة لسنة ١٩٨٢م والميثاق الوطني في سنة ١٩٨٢م حرية التعبير لوسائل الإعلام ولكن في حدود ما يسمح به القانون واحتفظت الوزارة بحق الحد من حرية الصحافة ومصادرة الصحف ووقفها في حالات نشر وفي العام ١٩٨٢م أنشئ المؤتمر الشعبي العام الذي حدد حرية التعبير وأصبح الميثاق الوطني أهم مرجع تشريعي وصان الميثاق الوطني الحريات الخاصة والعامة كما حدد الميثاق الوطني المحاذير التي لا يجب أن تنزلق إليها حرية الرأي والتعبير وفي الجانب الرقابي كانت الرقابة تتم قبل الطبع حتى سنة ١٩٨٢م وبعد هذا العام أصبحت الرقابة تتم بعد الطبع وقبل التوزيع ولم يكن يوجد فرق في هذه الرقابة بين الصحف الأهلية والرسمية أما بالنسبة للصحافة الأجنبية فكانت تخضع أيضا للرقابة

ويؤكد المؤلف أن اليمن عانت من مفهومي الاختصاص الجدي والتقنية المتنامية إضافة إلى نقص الكوادر المتخصصة وبالتالي لم يسجل الإعلام أي تطور منذ سنة ١٩٧٤م إضافة إلى ذلك النقص فإن غالبية الكوادر العاملة في مجال الإعلام ينقصها الجانب الإبداعي نتيجة لنقص التدريب المهني كما ينقصهم الحس الإعلامي والثقافة العامة وغياب الإعداد الجيد للصحفيين وهنا يبرز أن الاعتماد على صحفيين غير مؤهلين ينتج عنه خطر على حرية التعبير وتهديد الإعلام الصادق وفي قضية أخرى يشير المؤلف إلى أن المرأة دخلت مجال الإعلام حديثا وبدأت هذه المشاركة عن طريق ممارسة العمل الإذاعي رغم المعوقات المتمثلة في التقاليد الاجتماعية والمؤسف أن المسؤولين عن الإعلام لم يهتموا بتدريب الأفراد تبعا لاحتياجات المؤسسات التي تتطلب كوادر ذات مستوى عال جدا من الكفاءة والتخصص والتدريب إلا أنه وفي فترة متأخرة بدأت الدولة بابتعاث عدد من الطلبة للدراسة في الخارج ولهذا الموقف فقد تولد موقفان صراعيان أولهما بين الصحافيين المعتمدين على الخبرة وبين الآخرين الذين تدربوا في الخارج والثاني بين القيادات الإدارية التي تولت مناصبها بفعل عامل الثقة والصداقة وبين الكوادر المؤهلة ويختتم الفصل بالتطرق إلى الشائعة التي تظهر في المجتمعات التقليدية